محمد لعموري ومؤامرة العقداء : محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية

د. مقلاتي عبدالله

جامعة المسيلة

ملخص

تتناول هذه الدراسة شخصية العقيد محمد لعموري، القائد الأوراسي الذي تولى مسؤولية الولاية الأولى برتبة عقيد، ثم أتهم من قبل الحكومة المؤقتة للثورة بالتآمر عليها لصالح قوى خارجية، وحكم عليه بالإعدام. وهذه الدراسة قراءة جديدة تحاول أن تدرس حيثيات الحادثة التاريخية المعروفة بـ"مؤامرة العقداء"، حيث تم الاعتماد فيها على وثائق وشهادات جديدة من شأنها أن تضع هذه الواقعة في سياقها التاريخي العام إقليميا ودوليا.

الكلمات الدالة : مؤامرة العقداء، محمد العموري، الثورة الجزائرية.

Resume

Se référant à des sources historiques et à des ouvrages portant sur l'histoire de la révolution algérienne, le présent article revisite les lectures produites sur un fait historique de grande importance, le « complot des colonels ». Le dénouement de ce « complots» fut marqué par l'exécution du colonel Mohamed Laamouri, l'un des chefs militaires de la révolution algérienne. Après un rappel du parcours militant de ce jeune colonel, depuis ses premiers pas dans le mouvement national dans son village natal «Ain Yakout» dans la région de l'Aurès jusqu'à sa désignation comme commandant de la même région, cette étude décortique les vénements entourant sa condamnation et son exécution dans le contexte des luttes au sommet de la révolution algérienne.

Mots-clés : Le complot des colonels, Mohamed Laamouri, révolution algérienne

Abstract

Referring to historical sources and literatures on the Algerian Revolution, this article revisits the readings produced on a historical fact of great importance, known as the "Colonels' Conspiracy". Its outcome was marked by the execution of Mohamed LAAMOURI , one of the military leaders of the Algerian Revolution. After a reminder of the young activist colonel's life, from his steps in the national movement in his native village "Ain Yakut" in the region of the Aures to his appointment as commander of the region, the author dissects the events surrounding his conviction and his execution in the context of the struggles at the hights of he Algerian revolution.

Keywords : colonels' conspiracy, Mohamed Laamouri, Algerian Revolution.

مقدمة

من بين أكثر الشخصيات جدلا في تاريخ الثورة الجزائرية شخصية محمد لعموري، القائد الاوراسي الشاب ذو التوجه العربي الإسلامي الذي تولى مسؤولية الولاية الأولى برتبة عقيد، ثم اتهم بالتآمر وحكم عليه بالإعدام. وبعد مرور أكثر من خمسين سنة وظهور كثير من الأدبيات التي تناولت مسيرة العقيد و"مؤامرته" يمكن العودة لتلمس بعض الحقائق وإعادة قراءة الموضوع، وذلك من خلال طرح سؤال جوهري مضمونه: كيف يمكن ترميم صورة الوطني محمد لعموري في ظل قراءة جديدة فيما سمي "مؤامرة"، وبعيدا عن فرضية تآمره، وذلك اعتمادا على المصادر الموثوقة والاجتهادات الموضوعية.

أولا : شخصية لعموري ودورها في الثورة التحريرية

ولد محمد لعموري يوم 3 جوان 1929 بأولاد سي علي بعين ياقوت، نشأ في أسرة فلاحية متوسطة الحال، نعتقد أن أسرته أصيلة من عين ياقوت وان كانت بعض المصادر ترجع أصولها إلى منطقة سطيف، حيث كان يلقب أحيانا بالسطايفي[1]، أدخله والده للكتاب لحفظ ما تيسر من القرآن الكريم، ودخل المدرسة الابتدائية لفترة قصيرة، التحق في عام 1938 بمدينة عين ياقوت لدراسة مبادئ الشريعة واللغة العربية على يد أحد الشيوخ.

كان شغوفا بمواصلة دراسته، ومن أجل ذلك انتقل إلى المغرب اثر الحرب العالمية الثانية، ولكنه رجع بعد مدة يسيرة إلى مسقط رأسه، واضطر لممارسة الفلاحة والتجارة بعد وفاة والده لإعالة أسرته، وفي عام 1947 اغتنم فرصة افتتاح معهد ابن باديس بقسنطينة ليسجل به، درس بالمعهد مدة ثلاث سنوات إلى أن تحصل على شهادة الأهلية، كانت مرحلة مهمة في حياة الشاب اليافع لتحصيل المعارف العلمية واستكشاف المحيط السياسي في عاصمة الشرق الجزائري، عاد إلى عين ياقوت وتعرض لمضايقة السلطات الفرنسية نتيجة خطبه الحماسية المناوئة للمستعمر، فاستقر رأيه على الهجرة إلى فرنسا

[1] Mohamed Larbi Madaci (2001). Les tamiseurs de sable Aures Nememcha 1954 – 1959, Editions ANEP.Alger, p182.

بحثا عن عمل، ولكن رجال الشرطة اعتقلوه ورحلوه إلى الجزائر ليحاكم عام 1950، فقد اتهم بممارسة السياسة وحكم عليه بستة أشهر سجنا[2].

وتؤكد شهادة مناضلي خلية عين ياقوت لحركة الانتصار أن محمد لعموري كان من أنشط مناضلي الخلايا منذ عام 1947، وأنه كان مضايقا من قبل الإدارة الفرنسية، ولكنه استمر في نضاله في عين ياقوت وفي فرنسا[3]، وخلال فترة اعتقاله بفرنسا والجزائر تعرف على عدد من المناضلين منهم أحمد بوقرة وعبان، وقد أعجب بوطنية ونباهة هذا الأخير، واستنكر بشدة اغتياله عام 1957، واثر خروجه من السجن هاجر إلى فرنسا ثانية، ومن بين نشاطاته في مدينة "سافوا" التي استقر بها قيادة إحدى الخلايا التابعة لحركة الانتصار، وفي عام 1952 عاد إلى أرض الوطن ليستقر بعين ياقوت، ويمارس التجارة والعمل السياسي، وقتها كانت الاوراس تعج بحركة سياسية ينشطها مصطفى ابن بوالعيد الذي كان من معارفه المخلصين وبشير شيحاني مسؤول دائرة باتنة في الحزب[4]، وكل هذه المواقف تؤكد على الماضي الوطني للرجل والذي قلل علي كافي من شأنه رغم جهله التام بالمسيرة النضالية للرجل[5].

شارك في التحضير لاندلا ع الثورة بالاوراس، وإن كانت بعض المصادر تذكر أنه قاد فرقة مجاهدين بمنطقة أريس ليلة اندلا ع الثورة[6]، فإن كثيرا من المصادر تؤكد أنه لم يجند إلا في بداية عام 1955[7]، وقد كلفه ابن بوالعيد في بداية عام 1954 برئاسة خلية عين ياقوت خلفا لشيحاني بشير، وخلال ربيع عام 1954 حضر اجتماعا بقرية الزنج بباتنة أطره ابن بوالعيد وبوضياف، اطلع خلاله على أزمة الحزب وعلى إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي انظم رسميا إليها، وفي بداية اكتوبر استقبلت خلية عين ياقوت مسؤولها السابق شيحاني الذي أبلغ لعموري قرب اندلا ع الثورة، وكلفه بإعداد مراكز آمنة للتموين،

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين 2013: من شهداء الثورة 1954ـ 1962، مطبعة هومة، الجزائر، ص 311.

[2] شهادة صالح قوجيل، جريدة الفجر، عدد 16 جانفي ، ص 18.

[3] المصدر نفسه.

[4] شهادة لعلي كافي ادلى بها لمحمد عباس، جريدة الفجر، عدد يوم 28 مارس 2012، ص17.

[5] نفس المرجع، ص17.

[6] معلومات مقدمة من مديرية المجاهدين لولاية باتنة، كما انه لم يشر إلى اسمه ضمن قوائم الافواج المفجرة للثورة الواردة في مؤلف، مصطفى ابن بوالعيد والثورة الجزائرية، ص 117 وما بعدها.

[7] شهادة صالح قوجيل، مرجع سابق.

ووعده بزيارة قبل تفجير الثورة لم تتم، فكان اندلا ع الثورة مفاجئة للعموري ورفاقه، وفي 20 نوفمبر 1954 طلب ابن بوالعيد من لعموري دخول مدينة باتنة وانشاء خلية سرية بالمدينة، أوكلت لهذه الخلية مهام التموين والاتصالات وجمع الاشتراكات، واثر اكتشاف أمرها في فيفري 1955 قرر ثلاثة من رجالها هم لعموري والأخوين قوجيل الالتحاق بالجبل ناحية بوعريف التي كان يقودها الطاهر نويشي والحاج لخضر[8].

لقد تمكن لعموري بصفته سياسي محنك من تكوين خلية سياسية تقوم بالتجنيد والاتصالات وجمع المال بعين ياقوت ما لبث ان نقلت نشاطها إلى مدينة باننة، حيث يذكر أحد المجندين من عائلته اسمه الدراجي لعموري أن "المناضل الكبير محمد لعموري" أبلغه وهو في فرنسا باندلا ع الثورة وأنه عندما رجع إلى عين ياقوت اجتمع به لمعرفة حقيقة الثورة، فأبلغه أن الثورة في بدايتها وهي تشبه الطفل الصغير يتوجب رعايتها لتكبر، ويكون ذلك من خلال إلتفاف الشعب حولها، ويذكر الشاهد أن محمد لعموري توجه بنداء بعد ثلاثة عشر يوما من اندلا ع الثورة يدعوا فيه المناضلين إلى دعم الثورة والالتحاق بصفوفها، وأنه عقد اجتماعا مع مبعوث الحاج لخضر تم فيه ضبط تنظيم الثورة السياسي وإنشاء المراكز في المنطقة، ويذكر أن خلية لعموري محمد خططت لهجمات فدائية طالت إحداها مدينة باتنة[9].

وفي بداية تجنيده عام 1955 أختير لعموري ليكون ضمن الفوج الذي أرسل نحو ناحية سطيف لنشر الثورة بها، كان يقود الفوج الذي يضم 37 مجاهدا مصطفى ارعايلي[10]، وفي جوان سنة 1956 كان جو الاوراس ملبدا بانقسام حاد في القيادة، حيث كانت رغبة عمر بن بوالعيد شديدة لاستخلاف أخيه في السلطة، الأمر الذي عارضه عجول وعباس لغرور، كان لعموري إداريا تابعا للناحية التي يتولى أمرها عمر بن بوالعيد، والذي يجتمع حوله قادة مؤيدون لزعامته وآخرون رافضين لها، وعندما قرر الذهاب إلى منطقة القبائل في ربيع عام 1956 اصطحب معه لعموري، وقد قابل كريم وعميروش وأخفى

[8]شهادة المجاهد دراجي لعموري ، نقلا عن عمار ملاح 2011 : قادة جيش التحرير الوطني الولاية 1، ج 3، دار الهدى، الجزائر، ص 107- 111.

[9]جمعية اول نوفمبر لتخليد وحماية ماثر الثورة في الاوراس 1999: مصطفى ابن بوالعيد والثورة الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، ص- ص 218- 219.

[10]شهادة الجنرال حسين بن معلم كاتب عميروش عن مهمة هذا الاخير للاوراس، الشروق، عدد يوم 28 فيفري 2010.

عنهما مقتل أخيه[11]، وعند عودته إلى مقر قيادته بوستيلي وصلته دعوة ثانية لزيارة القبائل، ولما ذهب متأخرا قيل له أن مؤتمر الصومام انفضت أشغاله فعاد أدراجه[12].

كان مؤتمروا الصومام يجهلون موت مصطفى ابن بوالعيد واستغربوا عدم حضوره ورفاقه المؤتمر وقد وجهت إليهم الدعوات، وكانت شكوكهم مريبة، وتوجب بالنسبة إليهم تبليغ الأوامر إلى الاوراس، حيث كلف لأداء المهمة زيغود ومزهودي وعميروش وعلي ملاح.

ثانيا. لعموري قائدا لمنطقة الأوراس.

لقد خيمت مسألة غياب الاوراس عن مؤتمر الصومام بظلالها على سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، كان انشغال قادة الصومام بإعادة الأمور إلى نصابها واضحا من خلال القرارات المتخذة، تكليف كل من زيغود ومزهودي وملاح وعميروش بالاتصال بقادة الاوراس لرأب الصدع وتجسيد القرارات المصادق عليها، استشهد زيغود وهو يهم بالذهاب إلى الاوراس فتكفل اعميروش بالمهمة.

وفعلا فقد عقد اعميروش اجتماعا لقيادة المنطقة الأولى في 20 أكتوبر 1956 حضره عدد من القادة، وبرز خلاله ثلاث قادة رئيسيين في الاوراس يحضون بالإجماع، هم الطاهر نويشي واحمد أنواورة ومحمد لعموري، وشكلوا نواة صلبة لقيادة جديدة يتصدرها العموري. كما أن اعميروش طلب من هذه القيادات الالتحاق به إلى الولاية الثالثة اثر قراره المفاجئ بالعودة، وهو ما سمح فيما بعد باستكمال مهمة توحيد الاوراس[13].

وفي اجتماع قيادة الأوراس إجتمعت الكلمة على الانقياد للعموري وانواورة وشرع في تنظيم المنطقتين الأولى والثانية، وعندما وصلت دعوة اعميروش بالحضور إلى الولاية الثالثة كانت هذه القيادة مترددة ثم حسمت قرارها بالذهاب، جمع لعموري قادة الاوراس في وستيلي للتداول في الأمر، يورد الحاج لخضر في تقريره أن أغلب القادة كانوا غير متحمسين لدعوة اعميروش وبخاصة مسعود بن عيسى، ولكن محمد لعموري

---

[11] المصدر نفسه، وشهادة بن شاية وكابويا نقلا عن، Mohamed Larbi Madaci, Op cit. p 184-182

[12] المصدر نفسه.

[13] تقرير وشهادة الحاج لخضر قلا عن Mohamed Larbi Madaci, Op cit. p 207 - 206

كان ينصح القوم بعدم قطع العلاقات ووجوب الحفاظ على شعرة معاوية، وبعد عدة أسابيع وصلوا إلى بني واسيف ثم توجهوا ناحية اقبو، كان عميروش ومحمدي السعيد في استقبالهم، وقد عقدوا معهم سلسلة من الاجتماعات لدراسة المشكلات التي تتخبط فيها الاوراس[14].

غداة الاجتماع بمنطقة القبائل تحرك موكب عميروش ولعموري وانويشي باتجاه تونس عبر الشمال القسنطيني، وعاد القادة الآخرون إلى مناطقهم متذمرين من عدم عودة لعموري معهم، لكنهم عازمين على تطبيق ما اتفق عليه ومنددين بأولئك الذين يعملون على إحياء النعرات المحلية[15]، حيث كان عمر بن بوالعيد ومسعود بن عيسى يروجان أن قادة النمامشة عازمون على منع عميروش من دخول منطقتهم، وهكذا نجحت سلسلة الاجتماعات هذه في تكوين قيادة متماسكة للاوراس يعتمد فيها على كفاءة الشاب المثقف لعموري ورفيقه انواورة وعلى سي الحواس الذي سيمثل منطقة الصحراء.

وهكذا حسم اجتماع أفريل 1957 بتونس مسألة القيادة في الولاية الأولى بإسنادها إلى ممثل النمامشة محمود الشريف ونوابه بلهوشات ولعموري وانواورة[16]. وإثر هذا الاجتماع قام لعموري وانواورة بتفتيش بعض المناطق والاجتماع بقادتها وتوجيه التعليمات والإرشادات، وقد دون النائبان تقريرا مطولا عن أوضاع الولاية رفع إلى قائدها وإلى لجنة التنسيق والتنفيذ[17].

لقد ساهم لعموري منذ تعيينه في قيادة الولاية في إرساء النظام وتوحيد القيادة، وكان يدرك أن الشرخ عميق وأن بعض القادة يتوجب إعادتهم إلى الجادة بكل السبل الممكنة، وقد تشدد إزاء أولائك الذين سولت لهم أنفسهم العبث بنظام الثورة، وشارك لعموري في اجتماعات المجلس الوطني بالقاهرة في أوت 1957، وكان الممثل الوحيد للاوراس من بين 22 عضوا حضروا الاجتماع، وكان موقفه إلى جانب العسكريين داعما لكريم، حيث كان ومحمود الشريف برفقة كريم وبن عودة يجتهدون في إقناع فرحات عباس والسياسيين بقبول وجهة نظر كريم بخصوص النظام الجديد[18].

[14] المرجع نفسه

المرجع نفسه

[16] محضر الاجتماع ضمن وثائق محمود الواعي، محفوظات شخصية.

[17] تقرير لعموري ونواورة المقدم لقائد الولاية الاولى، وثائق محمود الواعي، محفوظات شخصية.

[18] انظر محضر الاجتماع، نقلا عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر ص 502.

وعندما اختير محمود الشريف عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ظل محتفظا بمنصبه قائدا للولاية الأولى إلى غاية نهاية عام 1957، وهذا ما تدل عليه نشاطاته وشهادات بعض قادة الثورة ومنهم الطاهر الزبيري[19]، وقد يكون لعموري وأنصاره طرحوا المسألة، وقد درس اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ مسألة الاستخلاف على الولاية الأولى في جلسة يوم 3 أكتوبر1957، ومنح محمود الشريف كامل الصلاحية لاقتراح من يستخلفه،"تبعا لحرية التصرف التي يتمتع بها في انتظار أن يقترح هذا الاستخلاف تبقى الولاية الأولى تحت قيادته"[20]، وقد اختار في تاريخ غير محدد نرجح أن يكون بداية نوفمبر 1957 لعموري لقيادة الولاية[21]، وكان من أكفأ العناصر في الولاية، وفي تونس كان لعموري يستدعى أحيانا لعقد اجتماعات مع قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، ومنها الاجتماع الذي عقد في ديسمبر 1957، الذي حضره كريم وبن طوبال ومحمود الشريف وعبان، ودهيليس(عن الولاية 4)، ولعموري ونواورة (عن الولاية 1) وكافي وبن بعطوش(عن الولاية2)، ويبدو انه عقد لتسوية الخلاف بين كريم وعبان، ولكنه لم يخرج بنتيجة[22]، لقد كان لعموري شاهدا على خلافات السلطة وطموح الأشخاص وكان يعيش أجواء المؤامرة والدسائس التي أذكت الجهوية، وخاصة تلك التي يرسخها كريم في تونس ويؤيده فيها محمود الشريف.

تولى لعموري الشاب الطموح المثقف قيادة الولاية الأولى لبضعة أشهر، عرفت الولاية خلالها تطورا ملحوظا، وعادت للاوراسيين مكانتهم، حافظ لعموري على مجلس الولاية القديم وأضاف له صالح بن علي اسماعلي ليعوض محمود الشريف، واستعان لعموري بإطارات مشهود لهم بالحكمة والإخلاص مثل كاتبه الخاص محمود الواعي ومحمد ملوح...الخ. وقد بذل جهودا معتبرة لتنظيم الولاية وتقويتها بالسلاح والمؤونة،

[19] العقيد الطاهر الزبيري، 2008 : مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، ص 172.

[20] محضر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ، نقلا عن علي زغدود : صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص 77.

[21] في رسالة محمود الشريف إلى سي الحواس المؤرخة يوم 29 نوفمبر 1957 يورد انه تم تعيين مجلس قيادة الولاية الاولى بقيادة لعموري. انظر الرسالة، علي زغدود: شهادات العقيد محمود الشريف...، مصدر سابق، ص 65.

[21] تقرير محمد الطاهر عواشرية نائب بوقلاز، نقلا عن محمد زروال (2007) : اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الاولى نموذجا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 379.

[22] شهادة الحاج لخضر، نقلا عن Mohamed Larbi Madaci, Op cit. p 209

حيث سجل في عهده إدخال عدة قوافل أسلحة إلى الولاية الأولى، وقد زود المنطقة الأولى التي كان يشرف عليها حيحي المكي والحاج لخضر بجهاز إرسال لاسلكي، سهل من مهمة التواصل، وبواسطته ابلغ لعموري الحاج لخضر في افريل 1958 أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد عينت الحاج لخضر وعلي النمر على رأس الولاية[23].

ثالثا. الخلاف مع كريم وبداية التآمر على لعموري

اعتقد قادة الاوراس والقاعدة الشرقية أنهم مستهدفين من قبل كريم الحريص على جعل جيش الحدود الشرقية أداته لفرض السلطة، وخاصة اثر مبادرة وزير القوات المسلحة في 9 افريل 1958 تشكيل قيادة عليا لجيش الحدود سميت "لجنة العمليات العسكرية"، كان هدفها مساعدة قيادة الثورة في المهام العسكرية وتأكيد التواصل بين الخارج وولايات الداخل، وكان من مهامها تدمير خط موريس وتخريب أنابيب البترول والقضاء على أنصار بلونيس، وقد قسمت إلى فرعين واحد في الشرق والأخر في الغرب، وقد عين على الفرع الشرقي قيادة مشكلة من العقداء : محمدي السعيد رئيسا (الولاية 3)، ولعموري (الولاية 1) وبوقلاز (القاعدة الشرقية) وبن عودة (الولاية 2) نوابا، وعلى الفرع الغربي العقيدين هواري بومدين قائدا (الولاية 5) والصادق دهيليس نائبا (الولاية 4).

عقدت اللجنة أول اجتماع لها في تونس يوم 26 افريل 1958، بحضور كريم وبن طوبال، درست فيه عدة قضايا[24]، وعقدت اللجنة كذلك اجتماعا بتاريخ 2 جوان 1958، وخلاله أثار لعموري قضية سياسية تتعلق بعمل مؤسسات الثورة، ووافقته قيادة اللجنة على ذلك، وقررت إرسال برقية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تطلب فيها تقديم توضيحات حول مشروع إنشاء حكومة مؤقتة، وحول ما إذا كان المجلس الوطني للثورة سيستشار في الأمر أم لا[25].

بعد أشهر من عمل لجنة العمليات العسكرية بالشرق برز خلاف بين قائدها ونوابه أدى إلى تعطل نشاطها، كانت بدايته وفقا للمصادر عدم توفر الانسجام بين أعضاء القيادة، ومبادرة بن عودة لشن حملة ضد رئيسها محمدي السعيد معتبرا نفسه الأجدر بقيادتها

[23] محضر الاجتماع اعتمده حربي، نقلا عن محمد حربي : مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص 16.

[24] المرجع نفسه.

[25] تقرير محمدي سعيد بتاريخ 8 اوت 1958، نقلا عن حربي، حربي: مرجع سابق، ص 16.

ومنددا باستئثار القبائل بالسلطة وتفضيل محمدي السعيد لضباط الجيش الفرنسي، وقد ساانده في رأيه هذا رفيقاه لعموري وبوقلاز، اللذان كانا يعتقدان أنهما أبعدا عن قصد من قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على التوالي، وكانت جماعة محمدي السعيد من جهتها تتهم خصومها بالعمل على خنق الولاية الثالثة والرابعة، ذاكرين لعموري بالاسم والذي حسب قولهم " كان يستعمل عملائه الخاصين ويرعاهم على حساب أموال الثورة من أجل القيام بدعاية حاقدة ضد كل ما هو قبائلي وضد الإخوة القبائل في التنظيم"[26]، وأدى جو الإشاعة والفرقة إلى عدم تنسيق العمل واستئثار محمدي السعيد بالقرار مما زاد في إغضاب نوابه، ولما أعلم كريم بالأمر قرر التخلص من هؤلاء النواب ومحاكمتهم وإبعادهم إلى الخارج، ساعده في مهمته الرائد قاسي الذي سعى في البحث عن خليفة لبوقلاز من خلال محاولة استقطاب نائبه الوفي محمد الطاهر عواشرية، وقد أفصح له أن لجنة العمليات العسكرية ذاهبة إلى القاهرة ولن تعود أبدا، وسيعود محمدي السعيد لوحده[27]، وقد أعد كريم ومساعدوه ملفا من التقارير التي تدين أعضاء اللجنة وتسمح بمعاقبتهم، واستدعى الأعضاء الأربعة إلى القاهرة دون إبلاغهم ومساعدوهم بحقيقة ما يدبر، كان كريم يخطط لإلغاء مهمة تلك القيادة ومعاقبة نواب محمدي السعيد، وإعادة تشكيل قيادة جديدة تسند إلى محمدي السعيد.

يذكر محمود الشريف في شهادته وهو أحد المحققين في قضية تهاون القيادة أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد علمت بوجود تقصير من بعض أعضاء القيادة الجديدة، فشكلت لجنة من أربع أعضاء لوضع حد لتلك الوضعية، قضت بمعاقبة اعضاء القيادة[28].

كانت لكريم كلمته داخل لجنة التنسيق والتنفيذ أفهم زملائه أن الأمر يتعلق بإعادة النظر في تنظيم جيش التحرير الوطني، وبتقصير تسببت فيه لجنة العمليات العسكرية للشرق يتوجب معاقبة أعضائها، وقد طلب من كل عضو تقديم تقرير من اجل الدفاع عن نفسه، وفي 9 سبتمبر اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لتقر تشكيل هيئة محاكمة تحفظ عليها بعض السياسيين ومنهم مهري ودباغين، ولا تفصح المصادر ما إذا كانت لجنة المحاكمة قد

[26] تقرير عواشرية نقلا عن زروال، محمد زروال : مرجع سابق، ص- ص 377- 378، ومحمد حربي : مرجع سابق، ص 16.

[27] شهادة محمود في تقريره عن أزمة الحكومة المؤقة، نقلا عن علي زغدود : مصدر سابق، ص- 122- 123.

[28] تقرير لعموري 28 اوت 1958 نقلا عن : محمد حربي : المرجع السابق، ص ص 16- 17.

عقدت جلسة محاكمة أم درست الملفات، وخلال المسائلة نفى لعموري عنه تهمة إثارة الجهوية واعتبرها نميمة ضده، وتضمن تقريره المقدم للجنة بخصوصها قوله : "لقد اضطررنا داخل الولاية إلى محاربة عمر بن بوالعيد ورجاله لأنه كان متعصبا وجهويا النزعة، واتهمني حينئذ أنني قبائلي، لقد سقط أكثر من 200 جندي للقضاء على هذا الرجل... من المؤسف حقا أن يضطر المرء إلى ذكر عدد القبائليين في مناصب قيادية في الولاية الأولى"[29]. وفي 13 سبتمبر 1958 وعشية تشكيل الحكومة المؤقتة أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ العقوبات الآتية:

ـ محمدي السعيد : تعليق نشاطه لمدة شهر بسبب قصور في أداء مهامه القيادية، مع الإقامة القسرية في القاهرة.

ـ بن عودة عمار : تعليق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر بسبب تصرف مناف لوظائفه، مع الإقامة القسرية بلبنان.

ـ بوقلاز عمار : تنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب بسبب إثارة الشقاق وغير ذلك، مع الإقامة القسرية بالعراق.

ـ لعموري محمد: تعليق نشاطه لفترة غير محددة وتنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب بسبب إثارة الشقاق والجهوية وغير ذلك، مع الإقامة القسرية بجدة[30].

كانت العقوبات الصادرة في 13 سبتمبر 1958 مقترحة من كريم، وهي مختلفة من شخص لأخر، ونلاحظ أن عقوبة لعموري كانت أشدها، وهو ما يدعو للتساؤل عن السبب، تجمع المصادر أن تقارير الإدانة التي حررها محمدي السعيد وقاسي كانت تركز على شخص لعموري في إثارة تهمة تخطيط قادة الولاية الثلاثة للهيمنة على قيادة الثورة[31]، وذلك على الرغم من أن أول من أثار الأمر كان ابن عودة كما يؤكد تقرير عواشرية[32]، كما يبدوا أن الخلاف بين كريم ولعموري كان عميقا بسبب إحساس الأخير برغبة كريم تهميش قادة الاوراس وجعلهم تحت سلطة محمود الشريف النموشي، وقد كان واضحا

[29] المرجع نفسه، ص ص 16ـ 17.

[30] تقرير محمدي سعيد بتاريخ 8 اوت 1958، نقلا عن، محمد حربي : المرجع نفسه، ص 16.

[31] تقرير الرائد محمد الطاهر عواشرية نقلا عن محمد زروال : المرجع السابق، ص، ص 377ـ 37

[32] شهادة العقيد محمود الشريف نقلا عن علي زغدود: مصدر سابق، ص 126. 32

للعموري أن محاكمة أعضاء لجنة العمليات العسكرية لم تكن منصفة، وأن كريم وفر الحماية لمحمدي السعيد، وبن طوبال وبوصوف وفرا الحماية لبن عودة فكانت عقوبتهما خفيفة، في حين كان محمود الشريف غير قادر على حمايته لأنه واقع تحت سلطة كريم[33]، وقد ذكر فرحات عباس بأن لعموري كان يردد دائما بأن عدونا اللدود هو محمود الشريف الذي ينوي اقتلاع كل عناصرنا ورمينا خارج الميدان لإعطاء حكم منطقتنا للقبائل، كان لعموري يتهم محمود بوقوفه إلى جانب كريم وعدم دفاعه عن عناصر ولايته مثلما فعل كريم وبن طوبال[34]، ومن جهته ذكر محمود بأن لعموري " لم يتردد في جر الويلات علي شخصيا ولام علي أنني لم أدافع عنه في الاتهامات الموجهة ضده"[35]، ويبدوا أن محمود خلال هذه الفترة كان واقعا تحت تأثير سلطة كريم، أو أنه لم يكن عارفا بمخططه في عزل قيادة الولاية الأولى، كما أنه لم يكن يخطط مثلما يخطط الباءات الثلاث في رسم التحالفات الجهوية للإبقاء على نفوذهم.

كان رد فعل لعموري عنيفا على قرار الحكم، فقد غضب غضبا شديدا لاحظه بعض من كانوا متواجدين بالقاهرة، كان يحس بأنه مستهدف ومظلوم من قبل بعض أولائك الذين نصبوا أنفسهم بعد أيام من صدور الحكم وزراء في الحكومة التي أعلنت يوم 19 سبتمبر 1958، قال عنه مصطفى هشماوي أنه التقاه في القاهرة شديد التذمر يرى أن الثورة قد انحرفت عن مسارها وأن على المجلس الوطني للثورة الاجتماع لتدارك الموقف[36]، وسجل علي كافي انطباعه عنه من أول مقابلة معه أنه كان شابا كثير الانتقاد للقيادة، اتهم البعض بالجهوية والبحث عن الزعامة، وأنه نبهه حبا فيه إلى خطورة أقواله قائلا له :« إذا ما تماديت في حديثك بهذه الطريقة عن مسؤوليك فإنك ستدفع الثمن غاليا" وذكر أن هذا اللقاء كان آخر اتصال له بالعموري[37].

---

[33] Abbas Ferhat 1981; Autopsie d'une guerre, L'Aurore ,Ed Garnier freres, Paris, p249

[34] تقرير محمود حول ازمة الحكومة المؤقتة، نقلا عن علي زغدود : مصدر سابق، ص 126

[35] مصطفى هشماوي 1998 : جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر، ص 146.

[36] علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة، الجزائر.

[37] تقرير عواشرية نائب عمارة بوقلاز، نقلا عن محمد زروال : المرجع السابق، ص 379.

واثر قرار حل لجنة العمليات العسكرية (C O M) وإصدار عقوبات قاسية ضد محمد العموري وعمارة بوقلاز بدأ جو من التذمر يطال جنود ولاية الاوراس والقاعدة الشرقية الذين لم يستسيغوا معاقبة وإبعاد قادتهم، وإرجاع محمدي السعيد للقيادة بعد شهر واحد، وقد وصل الأمر بمنع عواشرية له من دخول مراكز القاعدة الشرقية[38]، ويذكر عواشرية أن كريم بلقاسم لما عاد إلى تونس من القاهرة طلب الاجتماع به وانواورة، واعلمهما بالقرار وطلبا منهما العمل مع محمدي السعيد من الآن فصاعدا برتبتكما كرواد، ولكنهما عبرا عن استنكارهما لتلك العقوبات، وطلبا منه الاستقالة وتحويلهما إلى الداخل[39]، وقد كان عواشرية وفيا لقائده بوقلاز، وكان انواورة أوفى منه للعموري، وهو ما صعب من مهمة كريم ومحمدي السعيد، لقد استنكر قائدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بالنيابة قرار إبعاد لعموري وبوقلاز وإرجاع محمدي السعيد ليتسلم القيادة من جديد أمام ضباطهم وجنودهم، وهو ما خلق جوا من التذمر والفوضى، وقد بادر ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية لكتابة برقية للحكومة المؤقتة لإبلاغها شعورهم بجور الحكم المسلط على لعموري وبوقلاز ملتمسين إعادتهم لممارسة عملهم[40].

كان كريم قد اختار لنيابة محمدي السعيد علي منجلي وعواشرية وانواورة، كان الأول مسرورا بالمهمة الجديدة التي استدعي لها من الولاية الثانية، وأما الثاني فكان مغتاظا ليس بسبب معاقبة قائده وتغييبه فحسب، بل لان "جماعة القبائل" كانوا يريدون إجهاض مشروع القاعدة الشرقية، ففي العام المنصرم كان بوقلاز فاوض من منطق قوة اوعمران على إنشاء القاعدة الشرقية في مرتبة الولاية وقائدها عقيد، وهو أمر كانت تتحفظ عليه الولايتين الثانية والثالثة، كان المخطط من وراء معاقبة بوقلاز هو إنزال مكانة القاعدة الشرقية التي كانت تطالب بممثل لها داخل لجنة التنسيق والتنفيذ مثلها مثل الولايات، كان عواشرية طموحا لترقية وضعيته، ولكن كريم أنه لن يرقى إلى رتبة عقيد، اعتقد انه المؤهل الأول لقيادة جيش الحدود الشرقية، وليس لاستخلاف منصب قائده المعاقب فحسب، كان ثائرا أمام القرارات الجديدة وعازما مع ضباطه على عدم إتاحة الفرصة لكريم لهدم ما بناه ضباط القاعدة الشرقية، كانت دعايته وتحريضه لضباط المنطقة الأولى

[3] نفس المرجع

[39] نفس المرجع

[40] تقرير سي يزيد، نقلا عن محمد زروال : ص- ص 382- 384، وشهادة الشادلي، الشادلي بن جديد : مذكرات، الجزء 1، دار القصبة الجزائر، ص 123.

مكشوفا، لقد أحي من جديد في وسط التذمر دعاية استئثار القبائل بالسلطة، واتهم كريم ومحمدي السعيد وقاسي بالنزعة البربرية التي ستجرف الجميع، وكان يستدل على ذلك أمام ضباطه مساعدية ودراية والعيساني بأن لعموري أدين ادانة شديدة لا تنقص عنها قليلا إلا إدانة بوقلاز، في حين خففت عقوبة بن عودة ومحمدي السعيد الذي عاد ليقودنا من جديد[41]، وأما انواورة فقد كان مستنكرا للحكم الصادر في حق رفيق دربه، وصاحب الأفضال في ترقيته، وعبر لكريم عن رفضه استخلاف منصب لعموري رغم كل الإغراء، وكان له الدور الرئيسي في تأليب القادة الاوراسيين والتخطيط لعودة لعموري إلى تونس.

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة اضطر كريم لعقد اجتماع مع عواشرية وانواورة، وحاول إقناعهم بعدالة المحاكمة ووجوب الانقياد لقرارات القيادة، واستدعاهم ثانية بعد أسبوع ليبلغهم بتعيين محمدي السعيد قائدا لجيش أركان الحدود الشرقية أمرا إياهم العمل معه، لكنهما التمسا منه إعفائهما تعبيرا عن استيائهما، ورد كريم مهددا بان القرارات المتخذة لا رجعة عنها ولن تكون القاعدة الشرقية من اليوم فصاعدا في مرتبة ولاية، وبعد أسبوعين كرر عواشرية ونواورة لكريم في اجتماع بتونس ما قالاه له سابقا بان العمل مع محمدي السعيد لم يعد ممكنا، وخلال اجتماع أخر بمدينة الكاف أصر كريم على قراراته السابقة مؤكدا على أن قائد القاعدة الشرقية لن يحمل رتبة عقيد[42]، وقد رفض أنصار بوقلاز ولعموري استقبال القائد القديم الجديد سي ناصر الذي عاد من القاهرة[43].

خطط انواورة لمشروعه وكان يجد من القاعدة الشرقية دعما، كما كان نوابه وضباط الولاية الأولى موالين له ومتأثرين بمعاقبة لعموري، فقد قيل أن نائبه عبدالله بلهوشات قد أقسم بالمصحف أنه لن يعترف بالحكومة التي يسيرها القبائل[44]، وكانت شكوكا حامت حول دور بلهوشات في التحضير ومراقبة عودة لعموري، لكننا لا يمكننا التأكيد بأنه كان يلعب دورا مزدوجا مع لعموري ولصالح كريم، مثلما هو الحال بالنسبة لمصطفى لكحل الذي حامت الشكوك حول دوره المزدوج في مؤامرة لعموري وتحريكه من قبل بوصوف[45].

---

[41] تقرير عواشرية، نقلا عن محمد زروال : المرجع السابق، ص ص 380- 382.

[42] شهادة الشاذلي، الشادلي بن جديد : المصدر السابق، ص 123.

[43] تقرير عواشرية نقلا عن، محمد زروال : المرجع السابق، ص 385.

[44] إفادة قدمها منور لحربي، نقلا عن محمد حربي : المرجع السابق، ص37.

[45] الديب فتحي 1984 : عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص- ص 406- 408.

رابعا. اجتماع الكاف واتهام لعموري بالتأمر :

كيف خطط لعموري للعودة إلى تونس وكيف اكتشف أمره ليكون مصيره الإعدام ؟، هل يمكن اعتبار الأمر صدفة أم أن أطرافا كانت تحرك لعموري وتدفعه لهذا الفخ من اجل التخلص من جميع قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية؟، تقرير كريم المقدمة للمحكمة يتحدث تخطيط لعموري لعملية انقلابية أيدها ضباط ولاية اوراس النمامشة والقاعدة الشرقية للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وقدر لمحاولة الانقلاب التي سميت "مؤامرة" أن تتسرب أخبارها وتجهض، ويدين التقرير جهات أجنبية بالوقوف وراء دعم لعموري، كثير من الشكوك تثار حول هذه الرواية، بغض النظر عما ذكره فتحي الديب من إنكار أي دور مصري في المؤامرة وتوجيهه التهمة للباءات الثلاث تؤكد شهادة محمود الشريف أن ملابسات كثيرة كانت تثير شكوكه بخصوص قضية لعموري.

وقد كان حضور محمود في هذه القضية بارزا، حيث تشير بعض المصادر إلى أن محمود كان أول من اكتشف صدفة عودة لعموري إلى تونس ونيته الاجتماع بقادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[46]، ويورد محمود في شهادته أنه لما اكتشف عودة لعموري حاول الاستنجاد ببوصوف ولكنه وجد منه عدم اكتراث فأسرع لإبلاغ كريم فوجده مترددا أيضا، وهذا ما يقره محمود في تقريه قائلا : "يجدر التذكير أيضا بان كريم كان له ضلع في المؤامرة دون أن يثير مشكلا حول نفسه، والدليل على ذلك انه عند وصولنا إلى تونس رفقة بوصوف وبن طوبال طلبنا منه أن نتصل ببعض ضباط جيش التحرير الوطني لتذكيرهم باحترام أكثر للانضباط رفض كريم طلبنا وترجانا ألا نتصل بأي إنسان، ولا نزعجه في عمله لان الوضعية فعلا بين يديه ولا داعي للخوف"، ويضيف محمود أنه "عندما علم كريم بهذه المؤامرة تردد في اتخاذ القرار ترددا كادت أن تنجر عنه عواقب سيئة، فلقد اختار التهدئة والتقليل من خطورة المتآمرين ظنا بأنهم "لا يستهدفون جديا كل أعضاء الحكومة"، ولأني أقض مضجع لعموري فقد كان من الواجب الاختيار بيني أنا وبين المتآمرين طبعا، كانت المسألة محسومة مسبقا. كان مصيري إما الإبعاد أو أن أكون بين أيدي المتآمرين، بناء على إلحاحي الشخصي قرر كريم وبن طوبال إيقاف لعموري والمتواطئين معه، وهو ما تم فعلا"[47].

---

[46] تقرير محمود الشريف حول ازمة الحكومة المؤقتة، نقلا عن علي زغدود : مصدر سابق، ص ـ ص 126- 127.

[47] المصدر نفسه، ص 125.

إن محمود المقرب من الباءات الثلاث كان شاهدا على تنافس حاد قد استشرى في هذه اللحظة بينهم، كان كريم الذي لم يعين رئيسا للحكومة يخطط للاستحواذ على السلطة الفعلية داخل الجيش وكانت قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية تربك حساباته، كما كان بن طوبال وبوصوف يعملان بجد من أجل كبح نفوذ كريم المتعاظم، هل كانت قضية لعموري صنيعة احد الطرفين، يؤكد محمود أن " الجميع قد شجع ضمنيا على تلك المؤامرة"[48]، وكان يقصد زيادة على اتهامه المباشر لكريم أن بن طوبال وبوصوف لهما ضلع في المسألة، خاصة وان بوصوف كان ينفرد بإدارة الاتصالات مع المخابرات المصرية وعلاقته مريبة مع مصطفى لكحل[49]، وبدوره يؤكد فتحي الديب أن بن طوبال وبوصوف حرضا لعموري ودعماه في مسعى للتخلص من كريم ومحمود الشريف، وعقدا معه ومع مصطفى لكحل جلسة لمدة ثلاث ساعات وزوداه بجواز سفر[50].

في القاهرة التقى لعموري مع مصطفى لكحل واتفقا على خطة لتصحيح مسار الثورة، كان لعموري متشجعا بحماسة رفيقه وثورته التي لا تهدأ، وكان يدير اتصالات مع قائد الولاية الأولى انواورة[51]، قيل أنه ذهب إلى منفاه في جدة ثم عاد سريعا بشكل خفي، ولكن احمد توفيق المدني الذي كلف بتسفير أفراد لجنة العمليات العسكرية المعاقبين يؤكد أن لعموري رفض مغادرة القاهرة[52]، ومهما يكن فقد ذكر تقرير الاتهام الذي حرره كريم أن لعموري في القاهرة اتصل بمصطفى لكحل الذي لعب دورا في تقديمه للمخابرات المصرية وتشجيعه على تصحيح وضعية قيادة الثورة التي أصبحت في نظره "منحرفة"، هل كان مصطفى لكحل عميل استخبارات أم ثائر ملتزم، تشير بعض المصادر انه كان وقتها فارا من مسؤولياته في جيش التحرير الوطني اثر خلافه مع بوصوف، وانه كان في القاهرة مرتبطا بدائرة عبدالكريم الخطابي وتوجهها العروبي الثوري، واستطاع أن يقنع لعموري بأفكاره ومشاريعه الثورية، هل التقت نزعته الثورية الجارفة صدفة مع لعموري الغاضب لتشجعه على مغامرة العودة إلى تونس وتنظيم انقلاب سلمي أو عسكري كان لعموري يعتقد انه ضروري لتصحيح الوضع وإنقاذ الثورة ؟، قد يكون ذلك صحيحا على حسب

[48] محمد حربي : المرجع السابق، ص 42.37 شهادة الشاذلي، الشادلي بن جديد : المصدر السابق، ص 123.

[49] فتحي الديب : المصدر السابق، ص 406..

[50] تقرير كريم حول قضية لعموري، نقلا عن علي زغدود : مصدر سابق، ص ص213- 224.

[51] المدني أحمد توفيق 1988 : حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط2، م وك، الجزائر، ص ص 405- 406.

[52] تقرير كريم، نقلا عن علي زغدود : المصدر السابق. ص 213-224

ما استنتجه كريم في تقريره على ضوء وثائق سرية ليس بإمكاننا التثبت مما جاء فيها[53]، وقد يكون ذلك أمر مبالغ فيه، وان لعموري دفع إلى مؤامرة مشبوهة لحسابات خاصة حركتها أطراف مختلفة (مخابرات مصرية، الباءات الثلاث).

ومن جهة أخرى تؤكد بعض المصادر أن انواورة كان المهندس لما عرف بمؤامرة لعموري، حيث كان على اتصال به، وقد أرسل له مبلغا من المال، وتفيد شهادة محمود الواعي أن قيادة الولاية الأولى هي التي اقترحت على لعموري العودة إلى تونس، وذلك بهدف إيجاد حل مناسب للمشكلات المطروحة، وأنه شخصيا نصح لهم بعدم دعوة لعموري من القاهرة لخشية وقوع ما لا تحمد عقباه ولكنهم لم يأخذوا بنصيحته، ويضيف انه كان يرسل له بالمال، ولما خرج من مصر ووصل إلى ليبيا هتف إلى قيادة الولاية يطلب منها أن ترسل له سيارة لنقله إلى الأراضي التونسية[54]، وقد أرسلت له سيارة يقودها المسمى عمار قرام، والذي وشي بلعموري لدى الحكومة الجزائرية المؤقتة[55]، وقيل أن سالم شلبك الذي نزل لعموري ضيفا عنده علم بمخطط المناورة وقرر التبليغ عنه حماية للثورة[56].

وصل لعموري إلى مركز فريانة ومنها دخل إلى الكاف حيث وجد قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في استقباله، قبلها بأربعة أيام كان انواورة وعواشرية قد اجتمعا بكريم بعد تسويف قضياه في التحضير لاستقبال لعموري، وقد حاولا إبداء مواقف طيعة لكريم لطمأنته على سلامة الأوضاع[57]، شرع لعموري في اجتماعاته يوم 12 نوفمبر 1958، ويذكر محمود الواعي أن لعموري عقد معهم ثلاث اجتماعات بالطابق الرابع بإحدى العمارات بمدينة الكاف، وانه لم يكن يخطط لانقلاب عسكري وإنما ينوي مناشدة الحكومة المؤقتة إعادة النضر في المحاكمة المجحفة في حقه، وانه كان شخصيا يحرر محاضر الاجتماعات رفقة السعيد عبيد[58]،

---

[53] شهادة الواعي كاتب لعموري سابقا، نقلا عن جمعية اول نوفمبر بباتنة 2002: حياة الشيخ المجاهد محمود الواعي، ص 50، ومحمد زروال : المرجع السابق، ص- ص 390- 391.

[54] انظر شهادته مفصلة نقلا عن، مصطفى مراردة: مذكرات الرائد مصطفى مراردة، دار الهدى، عين مليلة، ص- ص 102-103.

[55] علي كافي : المصدر السابق،

[56] محمد حربي : المرجع السابق، ص 19.

[57] محمد زروال : المرجع السابق، ص 395.

[58] شهادة محمود الواعي، مصدر سابق. ص 50

إن كثيرا من المصادر تؤكد أن لعموري لم يهدف في مبادرته هذه سوى رفع ظلم جور وقع عليه من قبل قادة مستبدين بالسلطة، يسعون للاستئثار بها ولو بالظلم وعلى حساب المصلحة الوطنية، انه عاد ليصحح وضعية ويعيد الأمور إلى نصابها، هل ذلك يتم باستعمال القوة ؟، قد تكون الحرب حيلة، بالنسبة لعموري القادة الذين نصبوا أنفسهم وزراء لا يمثلون الثورة حقيقة، فمحمود لا يمكن أن يكون ممثلا للاوراس، كما أن جورهم وطموحهم واعوجاج سياستهم ومبادئهم قد يضر بالثورة ويؤدي بها للانحراف، وتصبح المبادرة بتغيير الوضعية واجب مقدس بالنسبة إليه، ومع ذلك فان لعموري لم يكن يخطط لانقلاب عسكري كما أشيع عنه[59].

هذا في حين بالغ الباءات الثلاث وبخاصة كريم في اتهام لعموري وجماعته بالتآمر وبرسم مخطط كامل في الاجتماع الذي ترأسه لعموري، فهل تم استغلال القضية وتلفيق قضاياها من اجل التخلص من قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية؟، إن التناقض صارخ بين شهادة الحضور وتقارير كريم، فتقارير هذا الأخير تؤكد أن مخططا انقلابيا واسعا تم تسطيره خلال الاجتماع يقوم على ما يلي :

ـ وضع مراكز الحدود في يد الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وكذا قاعدة تونس، وذلك باستعمال مختلف الوسائل بما فيها العسكرية.

ـ حجز الوزراء المتواجدون بتونس وإرغامهم على التوقيع على مطالبهم.

ـ تعيين لجنة مراقبة مكلفة بالسهر على التسيير الحسن للأموال الخارجية[60].

وعندما اكتشف أمر الاجتماعات المنعقدة برئاسة لعموري في الكاف قرر الباءات الثلاث الاتصال بالسلطات التونسية وطلب مساعدتها في إلقاء القبض على المجتمعين، حاصرت القوات التونسية مكان الاجتماع بالكاف، واعتقلت لعموري وجماعته دون أية مناوشة، وتواصلت توقيفاتها إلى غاية يوم 14 نوفمبر، كان بورقيبة الذي أشعره الباءات الثلاث بخطورة انقلاب يدبره اليوسفيون وجمال عبد الناصر يتابع القضية عن كثب[61].

---

[59] محمد حربي : مرجع سابق، ص 19.

[60] مقلاتي عبدالله 2009 : العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية، دار السبيل، الجزائر، ج 2، ص ـ ص 265ـ 270.

[61] الشادلي بن جديد : المصدر السابق، ص ـ ص 125ـ 126.

وقد سلمت الشرطة التونسية المعتقلين بعد أسبوع من التحقيق لقيادة الثورة، وأخضع المعتقلون للتحقيق تحت التعذيب، وجهز كريم ملفا لمحاكمتهم، وقد ذكر الطاهر زبيري في شهادته على المحاكمة أن البحث والتحقيق مع المعتقلين استغرق أياما بمركز الدندان تحت مسؤولية احمد بن الشريف، وحضرت ملفات عن كل واحد، وقيل أن لعموري ومصطفى لكحل اعترفا بارتباطهما مع المخابرات المصرية، وان كان ذلك قد حصل فلا شك انه تم تحت التعذيب، كان كريم وبن طوبال يشرفان على انتزاع هذه الاعترافات، وخلال ذلك كلف قادة القاعدة الشرقية بن سالم والشادلي بن جديد والزين نويلي الاتصال بكريم وبن طوبال لتوضيح الموقف وطلب العفو عن المعتقلين تجنبا للفتنة، وقد أكدوا أن الاجتماع كان من أجل إصلاح الأوضاع سلميا وليس انقلابا، وطالبوا بعدم اعدام هؤلاء القادة، اشترط عليهم كريم تسليمه إدراية الذي فر إلى القاعدة الشرقية فمكنوه من ذلك، وفوجئ بعد أشهر بإعدام لعموري ورفاقه[62]، ويضيف الشاذلي في شهادته انه لاحظ أثار التعذيب على لعموري، وأنه كان مكرها على إجابتنا بأن نترك مصيره بين أيدي الحكومة المؤقتة وعدم الخروج على النظام[63]، وعلى الرغم من إكراهه على التفوه بهذه الكلمات فقد كان لعموري واثقا في عدالة الثورة ولم يكن يتوقع أن يكون مصيره الإعدام، خاصة وأنه رفض حماية عرضها عليه بورقيبة وهو في السجن؟.

شكلت هيئة المحكمة من هواري بومدين رئيسا والصادق دهيليس واحمد قايد نائبين عنه، وعين مساعدون للرئيس هم : عبدالعزيز زرداني وعلي بنمشيش ومحمد فلاح ورابح احمد، وعين المحامون من الطاهر الزبيري ومحمد شبيلة ومحمد بن محمد ومحمد اوشارف وبوضربة وشريفي عبدالمالك، وعين علي منجلي وكيلا عاما[64]، باشرت المحكمة المؤسسة في 20 جانفي 1959 محاكمتهم لتصدر احكامها يوم 28 فيفري 1959، وقد اعتمدت المحكمة أساسا على الملفات والتقارير التي أعدها وزير الحربية كريم بلقاسم، وكان قد اهتم بجمع شهادات بعض الضباط الوصوليين لإدانة رفاقهم، وبحكم التسرع والشكوك التي حامت حول كريم لم يكن عدد من الوزراء السياسيين راضون عن طريقة تشكيل المحكمة[65].

---

[62] المصدر نفسه، ص 126

[63] الطاهر الزبيري : المصدر السابق، ص- ص 203- 204.

[64] علي زغدود : مصدر سابق، ص 127.

[65] الطاهر الزبيري : المصدر السابق، ص- ص 203- 204.

وقد أورد الشهود بعض ما دار في جلسات المحاكمة التي استغرقت خمسة عشر يوما، وذكر الطاهر الزبيري أنه رافع عن لعموري بطلب منه، وأن لعموري وجه اتهاما مباشرا لكريم بأنه المتسبب في مشاكل الثورة وزرع الجهوية، وأنه رافع بشدة من أجل إنقاذ لعموري من حكم الإعدام رغم علمه بأن الأحكام قد اتخذت مسبقا، وبعد نهاية الجلسات أعلمته هيئة المحكمة أنها ستبلغ المحامين بقراراتها، ولكنها لم تشعرهم بأي شيء إلى أن علموا بتنفيذ الإعدام الذي كان متسرعا[66].

وجهت للعموري تهم كثيرة، كان منها العمل على إثارة الانشقاق ورفض الطاعة والتآمر على الثورة والتخابر مع دولة أجنبية، وقد أثقل ملفه قصد إدانته، حيث سجل تحمس رئيس المحكمة لإصدار أقصى العقوبات، وصدر الحكم بنزع رتبته العسكرية وإعدامه، وهو الحكم ذاته الذي صدر في حق انواورة احمد وعواشرية محمد وزغداني علي (مصطفى لكحل)، في حين حكم على بلهوشات والعيساني ومساعدية ودراية بنزع الرتبة العسكرية والسجن لسنتين، وحكم على محمد ملوح وصالح قوجيل بنزع الرتبة العسكرية والسجن لسنة، وعلى زناتي عبدالحميد ومحمود الواعي وعمر العقون بنزع الرتبة العسكرية والسجن لأربعة أشهر[67]، وقد نفذ حكم الإعدام سريعا في بداية مارس 1959، في حين اعتقل الآخرون إلى غاية بداية عام 1960 حيث أطلق بومدين سراح مساعدية وبلهوشات ودراية ليجندهم في صفه، فكانوا من أعوانه الأساسيين قبل وبعد الاستقلال.

لقد كان واضحا ان الباءات الثلاث أجمعوا قرارهم على معاقبة لعموري ورفاقه بعد أن استنتجوا سريعا ودون ثبوت قاطعة أنهم يشكلون خطرا على سلطتهم، كانوا يفكرون أساسا في تحالفاتهم السلطوية، وقد ظلت الشكوك تراودهم بخصوص نوايا لعموري الحقيقية وموقف النظام المصري من القضية[68]، وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس المحكمة ونوابه (بومدين، قايد، ومنجلي)، يبدوا أن حكمهم القاسي كانت تحركه طموحات الهيمنة على جيش الحدود والتخلص من منافسين يعرقلون مخططهم الذي نجح في بداية عام 1960، حين تحولوا إلى سادة جيش الحدود.

---

66 محضر المحاكمة، نقلا عن محمد حربي : المرجع السابق، ص ص 26- 35.

67 شهادة بن طوبال نقلا عن ، محمد حربي: المرجع نفسه، ص 20..

68 محمد حربي : المرجع السابق، ص- ص 23- 24.

هل يمكن القول أن تصفية لعموري اندرجت في إطار صراع السلطة أم لها أبعاد أخرى، يحاول حربي في تحليله التأكيد على عامل الصراع الجهوي بين القبائل بزعامة كريم والاوراسيين بزعامة لعموري، كانت له ممهداته ونتائجه الوخيمة على مستقبل الإثنيتين الجهويتين[69]، ولكن يبدوا أن لقضية لعموري أبعادا أخرى منها البعد الايديولوجي، حيث كان لعموري يمثل التوجه الإسلامي العروبي باعتباره متخرجا من معهد ابن باديس ومناصرا لفكرة العروبة، في حين كان خصومه أو معاونوهم معادون لهذا التوجه وأغلبهم من ضباط الجيش الفرنسي، مثلما هو الحال بالنسبة لاحمد بن الشريف وعبدالمجيد أعلاهم المكلفين بإعدام لعموري ورفاقه، وترتبط قضية لعموري أساسا بتسوية الحسابات السياسية والتسابق على السلطة بين الباءات الثلاث، وقد أثيرت وأججت من أجل تغيير موازين القوى في منطقة الحدود الاستراتيجية، حيث كان كريم يجتهد في إخضاعها لسلطته، وهو ما تسبب في مشكلات عويصة مع غرمائه بن طوبال وبوصوف ومع ضباط القاعدة الشرقية والولاية الأولى، حيث أعلنت كثير من الفيالق تمردها على سلطة كريم في النصف الثاني من عام 1959 ومنها فيلق علي حنبلي وفيالق جبل الشعانبي[70].

الخاتمة

من خلال ما سبق يتبين لنا أن لعموري أسهم بدور فاعل في قيادة منطقة الاوراس وتمثيلها داخل مؤسسات الثورة، وقد كانت قضية "مؤامرة" لعموري إحدى القضايا الكبرى التي ترتبت عن المشكلات والصراع على إخضاع الاوراس، وأراد من خلالها الباءات الثلاث تأكيد سلطتهم ولو بدفع حياة أربعة من إطارات الثورة قربانا لذلك، كانت نهاية الشهيد لعموري مأساوية، خاصة وأنه عرف طيلة حياته النضالية بالإخلاص والتضحية والإقدام، كان حكيما قاد الاوراس إلى التنظيم والوحدة.

[69] الطاهر الزبيري : المرجع السابق، ص- ص 206- 210.

المراجع

جمعية اول نوفمبر بباتنة (2002). حياة الشيخ المجاهد محمود الواعي، دار الهدى عين مليلة.

جمعية اول نوفمبر لتخليد وحماية ماثر الثورة في الاوراس (1999). مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة.

جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس بباتنة (2002). شهداء منطقة الأوراس، ج1، دار الهدى، عين مليلة.

الديب فتحي (1984). عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة،.

الزبيري الطاهر(2008).مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر.

زروال محمد (2007). اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الاولى نموذجا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

زغدود علي (2004). ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرويبة.

زغدود علي(2010). شهادات العقيد محمود الشريف قائد ولاية الأوراس النمامشة ووزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، متيجة للطباعة، الجزائر،.

زوزو عبدالحميد(2004). محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر.

الشادلي بن جديد(2012). مذكرات، الجزء 1، دار القصبة الجزائر.

كافي علي. مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة، الجزائر.

المدني أحمد توفيق (1988). حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط2، م وك ،الجزائر.

مراردة مصطفى. مذكرات الرائد مصطفى مراردة، دار الهدى، عين مليلة.

مقلاتي عبدالله (2009). العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية، دار السبيل، الجزائر، ج 2.

مقلاتي عبدالله (2009). قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، دار بلوتو، الجزائر.

المنظمة الوطنية للمجاهدين. من شهداء الثورة 1954- 1962، مطبعة هومة، الجزائر.

هشماوي مصطفى (1998). جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز ود ب ح وث 1954، الجزائر.

مجلات وصحف :

محمد حربي 2001 : مؤامر لعموري، مجلة نقد، عدد 14- 15، الجزائر.

جريدة الفجر، عدد يوم 28 مارس 2012.

جريدة الشروق، عدد يوم 28 فيفري 2010.

Abbas Ferhat (1981). Autopsie d'une guerre : L'Aurore, éd. Garnier frères, Paris.

Madaci Larbi. Mohamed(2001). Les tamiseurs de sable Aures Nememcha 1954 – 1959, Editions ANEP.Alger.